

اشرانعقاد مؤتمر جنيف للاجئين

بعد وصول الدعم المالي.. هل سيتغير وضع اللاجئين في المخيمات وفي الشتات؟

كتبت ربي عنبتاوي

اما الممثل الرئيسي والمسؤول عن ملف اللاجئين دولياً «وكالة الغوث الانروا» فتحدثت باسمها عدنان ابو حسنة الناطق باسم رئاسة الانروا في غزة عن الدوافع لعقد مؤتمر جنيف، حيث قال: انها محاولة لإيصال رسالة الى المانحين في دول العالم بحيث توضح فيها رؤيتها لوضع اللاجئين ومستقبل تقديم خدماتهم وايضا لعرض الاحتياجات وطلب مساعدات إضافية لسد العجز في مشاريع الطوارئ منذ انتفاضة الأقصى ومشاريع طموحة مثل تعليم وخدمات كونها بحاجة إلى تمويل وجهود دولي لسد هذا النقص. وحدد ابو حسنة العجز المالي السنوي لكافة المخيمات في فلسطين وخارجها بحوالي ٤٠ مليون دولار من ميزانية اساسية سنوية حوالي ٣٣٠ مليون دولار، حيث تحاول الانروا سد العجز الدائم والاغاثة الطارئة في الضفة وغزة. مضيفاً ان ما وصل مبدئياً من تمويل نتيجة عقد المؤتمر (١٥) مليون دولار هو جزء من تعهدات الدول المانحة فالبعض وصل والباقى حتى الآن لم يصل. وفي حال وصل كامل المبلغ توقع ابو حسنة ان يسد العجز. مشيراً الى ان التمويل لم يعتمد على الضمانات إنما الوعود فالبعض نفذ مباشرة والبعض الآخر وعد فقط، لافتاً النظر ان ابرز الدول المانحة هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودولة الامارات العربية والسعودية بينما باقى الدول العربية لم

أغلبية المستطلعين يؤيدون تحويل المستوطنات في حال إخلائها (ص ٤ للاجئين) لإسكان اللاجئين العائدين ٤١٪، وإسكان لسكان المخيمات في قطاع غزة ٣٢٪.

تدعم ولم تنفذ حتى التزاماتها المختلفة.

من جهته وصف د. عبد الرحمن المغربي، جامعة القدس المفتوحة، والذي قدم ورقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في إطار عملية التحضير للمؤتمر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالسيئة حيث تبلغ نسبة البطالة ٧٠٪، في ظل أزمة سكنية مرتفعة وعالية جداً، حيث المخيمات السكنية ومجال التوسع محدود، إضافة الى الوضع التعليمي وظاهرة التسبب من المدارس واكتظاظ صفوف المدارس بالطلاب وتفاقم الوضع الصحي وقلة العيادات الطبية. أما عن آلية التوزيع في حال وصل الدعم المالي قال المغربي انها تتمثل في ٣ برامج يتم التوزيع على اساسها البرنامج التعليمي والصحي والخدمات العامة.

اما عن توقعاته من المؤتمر قال المغربي: بالفعل استطاع المؤتمر الحصول على الدعم المطلوب فقد وصل للانروا مبلغ

١٥ مليون دولار فالمشكلة المالية في طريقها الى الحل. **توحيد الجهود تحت مظلة الانروا**

وأكد المغربي: أن الانروا سيظل لها الدور الاساسي فهي بمثابة المظلة للاجئين، مضيفاً انه لا توجد اي مشكلة في مساهمة مؤسسات أخرى غير الحكومية أو الوزارات الفلسطينية او المؤسسات الأوروبية ولكن ان تبقى للانروا المسؤولية لأنه في حال تخلي الانروا عن دعم اللاجئين فهذا يعني تخلي المجتمع الدولي عن دعمهم.

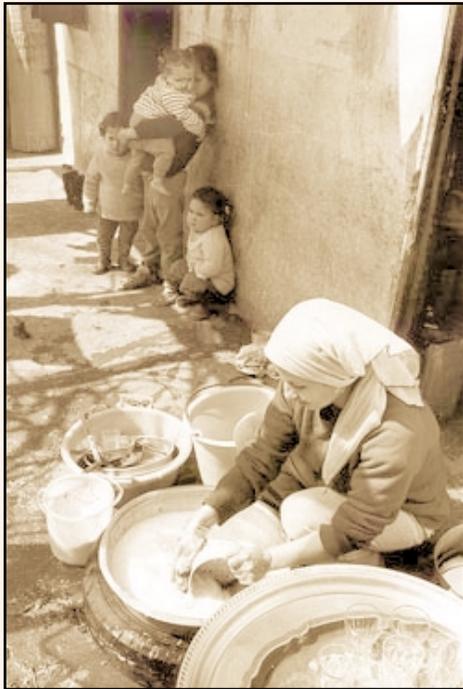
كما بين المغربي: انه لا توجد استراتيجية واضحة في التمويل على المدى البعيد، في ادارة المشاريع التمويلية القادمة لانه في ظل عدم وجود استراتيجية ستبقى جهود فردية تقوم بها مجموعات، ولا تنصب بالجانب الصحيح. ومن هنا دعا المغربي الى توحيد جميع المؤسسات العاملة بمجال اللاجئين تحت مؤسسة واحدة ومن هنا يتم التعامل مع التمويل بشكل صحيح. خاتماً حديثه انه لا يرى من استمرار الدعم المالي للانروا هدفاً سياسياً وهو فرض الواقع على اللاجئين وتوطينهم مشيراً ان الدعم هو بهدف تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

اللاجئون لا يتوقعون الكثير

وعن رأي الناطق الاعلامي للجان الشعبية للاجئين في منطقة مخيمات الوسط حسين عليانحول المؤتمر قال: انه لا يتوقع منه الكثير حتى وان وصل دعم مالي، لان مشكلة اللاجئين تكون بتنفيذ قرار ١٩٤ حق العودة والتعويض مؤكدا ان عدا ذلك هو مجرد وهم.

اما عن التمويل الذي اثمر عنه المؤتمر فقال عليان: ان كل هذه المبالغ لا تتم الاستفادة منها حتى وكالة الغوث قد تقدم شيئاً وربما يعكس ايجابياً الا انه لن يكون بالنسبة المطلوبة، فوكالة الغوث بحاجة لدعم كبير لمساعدة القضايا الطارئة للاجئين المتعلقة حالياً بالانتفاضة. والقضايا العادية كخدمات صحة وتعليم وتأهيل مهني والقضايا الاجتماعية، كما وطالب عليان بضرورة ان يكون هناك دعم مستمر وكامل من قبل الانروا للاجئين خدماتياً، مؤكدا انه من غير حل قضايا اللاجئين سياسياً لن يستفيدوا في الحقيقة شيئاً.

وبالنسبة للمساعدات المختلفة المقدمة من المؤسسات الغير حكومية قال عليان انها تكون عادة قليلة ولا تحل مشاكلهم فالتنظيف والتوعية امر مهم ولكن الاهم التمويل وتحسين اوضاع اللاجئين الإنسانية وتوفير مستلزمات حياتهم. ومن أجلهم تعهد المؤتمرات وباسمهم ووضعهم العام يصل الدعم اليهم وتحدثت رحاب محمد جمال من مخيم قلنديا عن عدم توقعها اي شيء ايجابي منذ بداية الانتفاضة لم يقدم للاجئين اي دفعات مالية كما كان في السابق، مضيفاً ان المؤن (ارز، طحين، زيت) أصبحت اقل من ذي قبل ولا تكفي لسد الحاجة. حتى على المستوى الصحي اشارت الى ان الحقن



الطبية أصبحت تباع بعد ان كانت مجانية، خاتمة حديثها بانها على مدى عمرها في المخيم ما فتئت تسمع بمؤتمرات ولكن دون وصول دعم او فائدة.

ولم يختلف محمد سعيد زايد من نفس المخيم عن رأي رحاب مضيفاً ان الإعلام شيء والتطبيق شيء آخر وانه لا يصدق عادة شيئاً إلا إذا رآه ملموساً على أرض الواقع، مشيراً ان ما تقدمه الانروا مجرد مؤن، لافتاً النظر الى انتشار الواسطات والمحسوبيات داخلها مستشهداً بقصة ابيه الذي كان بحاجة لعلاج طارئ من مرضه الا انه لم يسعفه الحظ بأخذ المعونة الطبية الا بعد تدخل احد الاطراف وتوسطه مع احد المسؤولين في الانروا. خاتماً حديثه بان المبلغ الذي قدم على اثر المؤتمر لن ينوب اللاجئين منه شيء حيث سيذهب للكبار او من يملك واسطة على حد تعبيره.

تمويل ودعم واموال.... حصر قهري لوضع اللاجئين والمخيمات في قالب اقتصادي، حتما تكون البدايات عند النكبة تليها النكسة وتلقائياً يكون اختلال توازن القوى بين طرفي الصراع وبالتالي انحياز بنود الاتفاقيات الخاصة بأي سلام مستقبلي ضد الطرف الضعيف وخاصة بند اللاجئين اكثر البنود حساسية واعدها.... فمن هنا ومن هذا المنظور الحالي سنظل وتبقى مسألة اللاجئين قضية تمويل وسد احتياجات.

هكذا يستشرف الفلسطينيون مستقبل المساعدات الخارجية!

كتب عبد الباسط خلف:

المساعدات الخارجية تزداد وتنقص، وقد تنضب في بعض الأحيان، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وفلسطين، المتمثلة رسمياً بالسلطة الفلسطينية التي ما برحت في الفترة الأخيرة تتعرض للابتزاز السياسي عبر التلويح بقطع المساعدات أو تقليصها، ما يندرج بحصول إرباك ولو بسيطاً في مشهد التمويل والمساعدات الخارجية، وهذا الحال ربما يكشف لنا توقعاً ولو محدوداً للحال الذي سنقبل عليه، فيما لو شحت الأموال المتهاطلة علينا.

لهذا عمد «البيدر» بسبر غور عينة صغيرة حاولت الإجابة على سؤال يقوم على الافتراض: ماذا نتوقعون لو توقف الضخ الأجنبي على بلدنا، ما الذي سيحدث لخريطتنا الاقتصادية الهشة، وهل التفكير بافتراض كهذا منطقي؟

انقطاع المساعدات وارد

يرى مدير عام سوق فلسطين للأوراق المالية د. حسن ياسين: أنه لا يوجد ما يمنع من انقطاع المساعدات الخارجية

يقول إن الخطأ الذي ما زلنا نرتكبه عدم التفكير بمشاريع ذات طبيعة إنتاجية، والاتجاه لتنمية الجيوب!.

بداية البحث عن حقيقة مرة..

تصف إعلامية حذت عدم ذكر اسمها، أن انتهاء ثقافة الدولار من بين مدعي الفكر بكافة أشكاله، تعني نهاية الاغتراب عن الذات الإنسانية، ونهاية الكذب عن أنفسنا وعن وطننا، واختفاء العديد من الكتب ذات الجلود المخملية اللامعة التي ترص لتعرض ألواناً على الرفوف، وانتهاء للتجمعات كبيرة الكم في فنادق ذات نجوم خمسة. وتسترسل قولاً: مع انتهاء التمويل بداية للبحث عن حقيقة مرة أخفأها البهرج الكاذب و«البرستيجيات اللوجيستية»، وبداية البحث عن الاستدامة ووسائلها، ومعرفة الدلالة المعنوية لمفهوم الوطن والأرض.

وتتابع الإعلامية بأن ذلك العهد يعني أيضاً عودة للذات وللكيان الفردي الكفيلان بخلق التنمية التي نحتاجها نحن لا الغربيون، وبداية التأسيس الصحي لأرضية خضراء متينة غير قابلة للانهايار بمجرد انتهاء الأرصدة الغربية من حسابات مشاريعنا الوطنية.

منتجة، وعدم التفكير في طلاء جدران أزقة الحي باللون الأبيض كما حدث في قريتها، أو عقد ورش عمل حول تكريس الديمقراطية.

وبينت ان قريتها شهدت مشروع توزيع أغنام على أسر فقيرة لكن الكثير من العائلات لم تستطع توفير غذاء وأغلاف للأغنام فاضطرت لبيعها بعد فترة قصيرة، وهو ما يعني انه وفي جميع الأحوال سواء شحت الأموال أو زادت فإنها لا تؤثر في الواقع والحاضر المعاش.

تاجر: صراعات داخلية إذا ما تبخر التمويل

يبيد التاجر محمد طالب الذي يجلس في حانوت لبيع الملابس تحول لمجلس لأحاديث غير التجارية بفعل «تبخر» الزبائن قدراً كبيراً من التشاؤم، فإذا ما تراجع التمويل أو انعدم سنعف في مشكلة كبيرة، مع إمكانية الدخول في صراعات داخلية.

يرسم صورة للواقع الحالي الذي تشهده أسواق مدينة جنين، فهي لا تعمل بشكل فعلي سوى مطلع كل شهر وبالتحديد في اللحظة التي تصرف فيه رواتب الموظفين، بعدها ننظر الشهر القادم.

أو نضوبها، وبخاصة وأن ثمة منافسة عالمية على هذه المساعدات في ضوء الظروف الصعبة التي تعيشها مناطق كثيرة في العالم، وإذا ما حصل ذلك بالفعل، فإن معاناة الاقتصاد الفلسطيني وفئة كبيرة من المجتمع ستزيد، وبالتالي ارتفاع نسب البطالة والفقر التي هي مرتفعة بالأساس.

مشاريعنا تنتظر مازاً حقيقياً

ويذهب ياسر علاونه، الباحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن للاعتقاد بان في حال شحت الاموال ستواجه عملية التنمية في فلسطين أزمة حقيقية لأن غالبية مشاريع التنمية هي مشاريع غير انتاجية وإنما مشاريع لبنى تحتية، بمعنى أن تدفق الأموال الأوروبية على السلطة الفلسطينية لم يكن له استثمار حقيقي بمشاريع تنموية تؤدي إلى وجود تنمية حقيقية.

مواطنة: التنمية لا تعني توزيع أغنام جائعة!!

ترى المواطنة هدى عبد الله، وهي ربة منزل وأم لثلاثة أطفال، وزوجها فقد عمله الدائم وراء الفاصل الأخضر، وأنضم لجيش البطالة، وأصبح يعمل يوماً واحداً كل أسبوع أن التنمية كما فهمتها من المدرسة، تعني إنشاء مشاريع